مفهوم النظريات في الاقتصاد الإسلامي بين الواقع والتطبيق «دراسة معاصرة»

أ.م. د. إياد أحمد هادي
الجامعة العراقية / كلية العلوم الإسلامية

المستخلص:
يُعدّ النظام الاقتصادي الإسلامي من الأنظمة الفعالة للحياة العملية للمجتمع تنسجم معه مبادئ الأخلاق والقيم الروحية المثلى، فالشريعة الإسلامية تنفرد بسياسة اقتصادية متميزة لا ترتكز أساساً على الفرد شأنها شأن الاقتصاد الرأسمالي، بل تراعي مصلحة الفرد والمجتمع، لذلك فإن عدم تطبيق الاقتصاد الإسلامي أثر على حياة الأفراد والدولة المسلمة عموما، وهنا تمثل النظرية الاقتصادية المنطلقة ضمن هذا المنهج بانها مجموعة الأفكار والمفاهيم التي تهدف لفهم وتحليل العلاقات الاقتصادية للعناصر المختلفة ضمن معايير السياسة الاقتصادية المعاصرة ، وتعد النظرية الاقتصادية وسيلة مهمة لفهم توجهات وعمل السوق وتتنوع النظريات الاقتصادية وفقا لمقررات وتوجهات السياسة الاقتصادية لمختلف الأنظمة الاقتصادية وبحسب المنهجيات المستخدمة ، وقد تمثل عنوان البحث بمفهوم النظريات في الاقتصاد الإسلامي بين الواقع والتطبيق وسبل تطبيقاته المعاصرة على اعتبار ان النظريات الاقتصادية لها دور إيجابي مهم في فهم وتحليل السلوكيات الاقتصادية في تحسين الأداء الاقتصادي على الحياة والمحافظة على استقرار اقتصاديات الدول والعمل ضمن منظومة تعمل على جعل النظرية الاقتصادية واقع ملموس يحاكي النظريات الاقتصادية المختلفة باطر معاصرة تساعد على ازدهار الشعوب وتحقيق نمو اقتصادي متكامل وقابل للتطبيق في كل زمان ومكان بالرغم من الاختلافات الفكرية بين علماء الاقتصاد ونظرياتهم المختلفة ، وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث ، المبحث الأول يتعلق بمفهوم النظام الاقتصادي في الإسلام وأدلة مشروعية ، اما المبحث الثاني فهو النظرية الاقتصادية في الإسلام ، والمبحث الثالث فقد تكلمت فيه عن التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي وسبل تحقيق هذا المنطلق وفق منهج ديننا الإسلامي الحنيف وشريعته الغراء.

الكلمات المفتاحية: الاقتصادي الإسلامي،الشريعة الإسلامية، الأنظمة الفعالة، مبادئ الأخلاق.

Abstract:
The Islamic economic system is one of the effective systems for the practical life of society, in harmony with the principles of morality and ideal spiritual values. Islamic law is distinguished by a distinct economic policy that is not based primarily on the individual, like the capitalist economy, but rather takes into account the interests of the individual and society. Therefore, the failure to apply the Islamic economy has affected the lives of individuals and the Muslim state in general. Here, the economic theory based on this approach represents a set of ideas and concepts that aim to understand and analyze the economic relations of the various elements within the standards of contemporary economic policy. Economic theory is an important means of understanding the trends and work of the market. Economic theories vary according to the decisions and trends of economic policy for various economic systems and according to the methodologies used. The title of the research may be represented by the concept of theories in Islamic economics between reality and application and ways of its contemporary applications, considering that economic theories have an important positive role in understanding

and analyzing economic behaviors in improving economic performance in life and maintaining the stability of the economies of countries and working within a system that works to make economic theory a tangible reality that simulates various economic theories with contemporary frameworks that help peoples flourish and achieve integrated economic growth that can be applied at all times and places, despite the intellectual differences between economists and their various theories. The research was divided into Three topics: the first topic is related to the concept of the economic system in Islam and evidence of its legitimacy. The second topic is the economic theory in Islam. In the third topic, I talked about the contemporary application of Islamic economics and ways to achieve this principle according to the approach of our true Islamic religion and its pure Sharia.

Keywords: Islamic economics, Islamic law, effective systems, ethical principles.

المقدمة:

الحمد لله الذي عز فحكم وعلم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، حتى انكشفت له كنوز الحكم، والصلاة والسلام على نبيه الأكرم وعلى آله وصحبه ذوي الهمم.

لقد تبين خطأ ما يشاع جهلاً أو تجاهلاً أن الإسلام هو دين عبادات وطقوس وتسبيح وشعائر فقط، والحقيقة أن الإسلام نظام يشمل كل جوانب الحياة، فهو يهتم بالمعاملات مثل اهتمامه بالعبادات ويمزج بينهما في إطار متوازن يحقق للفرد والمجتمع الحياة الطيبة الكريمة في الدنيا والسعادة في الآخرة.

ولقد تبن حقاً ويقيناً أن الإسلام نظاماً اقتصادياً فريداً حيث يتسم بخصائص إيمانية وأخلاقية وسلوكية لا توجد في أي نظام اقتصادي أو وضعي، كما أنه ينضبط بمجموعة من الأحكام والمبادئ الشرعية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية وأنه صالح للتطبيق في كل زمان ومكان. فالعمل أساس الاقتصاد الإسلامي فكتاب الإسلام الخالد يقول فيه عز من قائل في سورة تبارك: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)(١)، وَرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ، قَالَ: ((مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ))(٢)، وإن النظام الاقتصادي الذي جاءت به العقيدة الإسلامية هو النظام الصحيح الذي يوافق الفطرة الإنسانية ويعالج جميع مشاكل البشر من الناحية الاقتصادية بمعالجات تتسم بالحسم والقوة والفائدة مما يجعل الفرد والجماعة والدولة والعالم يعيشون في ظل حضارة راقية لن يستطيع أرباب القانون الوضعي أن يصلوها، مهما بلغ بهم العقل من القدرة المادية أو سواها وشتان بين النظام الذي يبتدعه العقل البشري والنظام الذي يشرعه الخالق تبارك وتعالى.

ولقد وضع علما وفقهاء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من المعايير لضبط الجوانب التطبيقية المستنبطة من فقه المعاملات من أهمها المعايير الإيمانية والمعايير الأخلاقية والمعايير الشرعية والمعايير الاقتصادية، وغيرها والتي تمثل الإطار العام للاقتصاد الإسلامي.

أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث من خلال:

١. إن أهمية البحث تتركز بالدرجة الأساس على التأكيد على النظرة الإسلامية الواقعية لإدارة المجتمع

بطريقة متكاملة.

٢. أهمية دراسة النظام الاقتصادي في الإسلام في العصر الحاضر؛ لتأثر المسلمون في الوقت الحاضر من المذاهب والأفكار المتعلقة بالنظام الاقتصادي الاشتراكي والرأسمالي، فهو من أشد ما يعانيه المسلمون من شدة البلاء المخيم على حياتهم.

٣. تطبيق نظرية الاقتصاد الإسلامي، من خلال وجود الفكر الاقتصادي الصحيح، والذي يمثل السبب الأول لنهضة الأمة الإسلامية، وإن الأفكار المبينة على أساس إسلامي هي الثروة الحقيقية للنهوض بفكر الاقتصاد الإسلامي.

أهداف البحث:

١. إثبات أن الإسلام نظاماً اقتصادياً فريداً حيث يتسم بخصائص إيمانية وأخلاقية وسلوكية لا توجد في أي نظام اقتصادي أو وضعي، كما أنه يتسم بالمرونة في مسايرة المستجدات والحوادث بكافة أشكالها.

٢. بيان أهمية تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، وما له من الأثر في على حياة الأفراد في الدولة المسلمة.

خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم النظام الاقتصادي في الإسلام وأدلة مشروعية.

المبحث الثاني: النظرية الاقتصادية في الإسلام.

المبحث الثالث: التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي.

الخاتمة:

المبحث الأول:

مفهوم النظام الاقتصادي في الإسلام وأدلة مشروعية

أولاً: تعريف الاقتصاد الإسلامي لغة واصطلاحاً:

الاقتصاد لغة: الاعتدال والتوسط(٣) ، وكذلك قوله تعالى:(وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ)(٤)، أي: جعلهم أمة وسطا لا تفريط عندها ولا إفراط(٥).

لذا فقد عرف علماء الاقتصاد هذا النظام بعدت تعريفات منها:

التعريف الأول: عرفه الدكتور محمد شوقي الفنجري بأنه: «هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام وسياسته الاقتصادية»(٦).

التعريف الثاني: تعريف الدكتور محمد عبد الله العربي هو: مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وعصر(٧).

أصول النظام الاقتصادي في الإسلام(٨):

أولاً: أن الأصل في الشريعة الإسلامية أن المال لله، وأن البشر مستخلفون فيه قال تعالى:(آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ) (٩)، وقال تعالى:(وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ۗ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)(١٠).

ثانياً: تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الإسلامي وحفظ التوازن الاقتصادي، من خلال منع

الاستئثار بالمال، ولا يكون محصورا بيد طائفة واحدة قال تعالى:(مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)(١١)، وبينت ذلك السنة النبوية حيث قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ : ((... تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ))(١٢).

ثالثاً: احترام الملكية الخاصة ومنع التعدي عليها قال تعالى:(وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا)(١٣)،وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ: ((لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، إِلَّا بِطِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ))(١٤).

رابعاً: الحرية الاقتصادية مقيدة بتحريم كل الأنشطة الاقتصادية التي تتضمن الربا والغش والاستغلال الاحتكار قال تعالى:(وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ)(١٥).

خامساً: إن الاقتصاد الإسلامي يشمل كل جوانب الحياة، قال تعالى:(وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)(١٦)، وقال تعالى:(فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)(١٧)، كما حرص الإسلام على التنمية الاقتصادية وتعمير الأرض فقد قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ: ((إن قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا تَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَغْرِسْهَا))(١٨).

سادساً: ترشيد الاستهلاك والانفاق، وتحريم الاسراف والتبذير قال تعالى: (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)(١٩)، وقال تعالى:(إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا)(٢٠).

كما شرع الحجر على السفهاء الذين لا يحسنون التصرف في أموالهم قال تعالى: (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا)(٢١)، كما نهى عن الترف والبذخ وعده جريمة في حق المجتمع فقال تعالى:(فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ)(٢٢).

المبحث الثاني:

النظرية الاقتصادية في الإسلام

أولاً: تعرف النظرية الاقتصادية لغة واصطلاحاً:

النظرية مشتقة من مادة (نظر)، وتعني تأمل الشيء ومعاينته، ثم أن قد يكون والتأمل يكون بالعين ويكون بالقلب، ومنه قوله تعالى:(قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ)(٢٣) ، أي : تأملوا، ويقال: نظرت إلى كذا، إذا مددت طرفك إليه، رأيته أو لم تره، ونظرت إذا رأيته وتدبرته، ونظرت في كذا : تأملته، كتنظره وسائر الاستعمالات على هذه المعاني(٢٤).

تعريف النظرية الاقتصادية الإسلامية: هي إطار يجمع مجموعة من المسلمات والمبادئ والقوانين المشتقة من القرآن والسنة من ناحية؛ وتلك المكملة لها والتي يتم استنباطها من المصادر المعرفية والعلمية التقليدية مثل كتب الفقه وكتب الاقتصاد المتخصص؛ بالإضافة إلى بعض الفروض والشواهد والتجارب والوقائع المتعلقة بظاهرة معينة أو بعلاقة سلوكية ذات طبيعة اقتصادية(٢٥).

إن مشكلة العالم الإسلامي والتي سببت التخلف الاقتصادي عن مستوى البلاد المتقدمة، التي فرضت سيطرتها على الاقتصاد العالمي، وأضل الأسلوب الوحيد السائد في تلك البلاد للتغلب على المشاكل الاقتصادية هو اتخاذ حياة إنسان هذه البلاد المتقدمة تجربة رائدة وقائدة لبناء اقتصاد كامل شامل قادر على الارتقاء بتلك

البلدان ومن المسلمات التي بنوا عليها تلك الفكرة(٢٦):

١. إن الفكر الاقتصادي قد بات محددا فيما يشر به الشرق أو الغرب من مناهج، وإن ذلك هو نهاية الطريق.

٢. إن الوسيلة المثلى لتنمية المجتمعات الإسلامية واللحاق بركب التقدم المادي لا تتأتي إلا من خلال نقل الوسائل والأدوات أو الأجهزة التي استخدمت على أرض هذا المنهج أو ذاك، وأن مجرد التفكير في رفض هذه الوسيلة واستبدالها بوسائل أخرى يعتبر بمثابة تخلف ورجعية وجمود.

وإذا كان موضوع وسائل إشباع الحاجات من أهم الموضوعات التي يعالجها علم الاقتصاد الإسلامي فإننا نجد في كتاب الله العزيز ما يشير إلى هذه الموارد ويقرر أن الله قد حشدها للإنسان (وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ)(٢٧).

فإذا ما وجهنا شطر السنة النبوية الشريفة فإننا نجد الكثير من الأحاديث والأعمال التي تؤكد ذلك الربط بين الدين والاقتصاد؛ فإن الإسلام نظام شامل للحياة والاقتصاد جزء من هذه الحياة، فإننا مطالبون بأن نضع أيدينا على الوجه الحقيقي للاقتصاد الإسلامي وأن نحدد هيكله العام وأن نكشف عن قواعده الفكرية وأن نميز ملامحه الأصيلة وبخاصة وأن عوامل الزمن المتراكم وغيار التجارب وإيحاءات الثقافات التي دخلت على الإسلام بإتيان فترات ضعيفة.

فالقصور الذي نجده في النظريات الأخرى الغربية منها والشرقية وهو قصور يلازمها منذ البداية وإن كان مصدره في الواقع هو الالتزام بفكرة عزل الجانب الروحي عن الجانب المادي، وقد يكون من المفيد أن نضرب هنا مثالا نجد أنه بالنسبة لنا كمسلمين يشكل إحدى القضايا الهامة في منظورنا لعلم الاقتصاد بينما لا نجد من الغربيين من يحفل به على الإطلاق.

إننا نجد مثلا أن جميع الاقتصاديين يتفقون على تقسيم السلع حسب درجة وجودها إلى سلع اقتصادية وسلع حرة، أما السلع الاقتصادية فهي التي يكون لها ثمن وهي التي تهتم موضوع علم الاقتصاد عندهم، أما السلع الأخرى فيسقطونها من حسابهم كالهواء مثلا الهواء الذي ننفسه ولا تقوم الحياة ومظاهرها المختلفة بغيره؛ لأنه عند الاقتصاديين لا ثمن له ومن ثم لا يدخل في اعتبارهم وهم يتكلمون عن القيمة ويناقشون المشاكل المتعلقة بها وهنا مفترق طريق بيننا وبينهم أنهم ينسبون مثل هذه السلعة إلى الطبيعة ونحن ننسبها إلى فضل الله ونستشعر نعمتها ويترتب على استشعارنا لهذه النعمة أن نؤدي واجب الشكر عليها.

وبديهي أن يترتب على هذا الفرق منذ البداية الكثير من الأمور فلقد ترتب مثلا على مثل هذه النظرية بالتبعية تلك الفردية الطاغية المباحة لكل من يملك وسائل الإنتاج وترتب على هذه النظرة في الجناح الشرقي الدعوى إلى ذوبان الفرد في مجموع وسيطرة الدولة ممثلة لهذا المجموع.

المبحث الثالث:

التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي

الإسلام منهج كامل لكافة جوانب الحياة، عقيد وشريعة، عبادات ومعاملات صالح للتطبيق في كل زمان ومكان، لا يحده عصر ولا يختص ببلد؛ لأنه دين الفطرة، ولقد وضع علما وفقهاء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من المعايير الضبط الجوانب التطبيقية المستنبطة من فقه المعاملات من أهمها المعايير الإيمانية والمعايير الأخلاقية والمعايير الشرعية والمعايير الاقتصادية، وغيرها والتي تمثل الإطار العام للاقتصاد الإسلامي.

أولاً: أثر الدين والأخلاق في تطبيق المذهب الاقتصادي الإسلامي(٢٨):

لا يمكن الحكم على نجاح المذهب الاقتصادي الإسلامي إلا بتطبيق كل أنظمة الإسلام السياسية والاجتماعية والمالية؛ لأن الإسلام كل لا يتجزأ، ووحدة متكاملة مترابطة لا يمكن تجزئة بعضه عن بعض، والاقتصاد الإسلامي يعتمد في الدرجة الأولى على الإطار العام من الدين أو العقيدة، والخلق أو السلوك،

والمفهوم الشامل عن الكون والحياة فلا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال.

١. بناء العقيدة الإسلامية الصحيحة في قلب المسلم فهي الأساس والدافع لقيام واحترام النظام الاقتصادي والإيمان به والإذعان لتعاليمه.

٢. كذلك القيم الخلقية في الإسلام لا تقل أهمية عن النصوص التشريعية الملزمة في توجيه سلوك الفرد مع غيره، واحترام حقوق الآخرين، ورعايته لمصلحة الفرد والجماعة، وحرصه على بلاده والحفاظ عليها بطواعية واختيار ودافع ذاتي ورقابة داخلية للنفس على ذاتها، فالبر والإحسان والرحمة والإخاء العام والتضحية والإيثار والمحبة والتناصر والتعاون على البر والتقوى، كل تلك الصفات التي هي من أسس الدين والتي تؤثر تأثيراً واضحاً في بناء الحياة الاقتصادية، وتسمو بالإنسان دائماً إلى مواطن الخير، وتبعده عن عوامل الشر والفساد، وتسهم في إيجاد قاعدة متينة من التكافل والتضامن الاجتماعي بين جميع أفراد المجتمع، فالمؤمن المخلص الله سبحانه وتعالى هو الذي يرعى مصالح غيره، كما يرعى مصالح نفسه، وهذه هي مقومات المجتمع الإنساني الكريم.

ثانياً: مقومات تطبيق الاقتصاد الإسلامي(٢٩) :

من أهم مقومات التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي منها:

أولاً: وجود المجتمع الاقتصادي الإسلامي: أي: يتطلب تطبيق مفهوم الاقتصاد الإسلامي وجود المجتمع الذي يفهم أفراده الإسلام عقيدة وشريعة، عبادات ومعاملات وقيم واخلاق، والتربية والتدريب والثقافة، كما لديه الحافز والدافع والباعث لتطبيق الشريعة الإسلامية بصورة عامة، وتطبيق القواعد الاقتصادية الإسلامية بصورة خاصة، والإيمان بأن ذلك جزء من تطبيق الشريعة الإسلامية، وكان هذا هو منهج الرسول صلى الله عليه وسلم قبل إنشاء السوق في المدينة، حيث أهتم ببناء المجتمع عقدياً وأخلاقياً، ثم بعد ذلك بنى للمسلمين سوقاً يتعاملون فيها.

ثانياً: وجود الحكومة المسؤولة عن تطبيق الاقتصاد الإسلامي: فمن موجبات تطبيق الاقتصاد الاسلامي وجود حكومة لديها الدافع لتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي من خلال تشريع القوانين التي تساهم في تنفيذ وتطبيق الاقتصاد الاسلامي قال تعالى: (الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ)(٣٠)، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ: ((كلكم راع وكلكم مسؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإمام راعٍ، ومسؤول عن رعيته...))(٣١).

ثالثاً: أسباب إهمال تطبيق الاقتصاد الإسلامي:

إن من جملة الأسباب التي جعلت الدول الإسلامية تغفل عن تطبيق الاقتصاد الإسلامي نلخصها فيما يلي(٣٢) :

١. خضوع الدول الإسلامية للاستعمار الغربي منه أو الشرقي، فكانت تلك الدول المستعمرة تطبق أنظمتها وقوانينها الاقتصادية على الدول الإسلامية بالقوة.

٢. استمرار الدول الإسلامية في نهجها القديم بعد رحيل الاستعمار العسكري، ليس من باب الإعراض عن الإسلام وتعاليمه، وإنما خضوعاً للقوانين والأنظمة التي ورثتها عن الاستعمار، أو التي أنتجتها الأوضاع الاجتماعية والتي تخدم الاتجاه الرأسمالي أو الاشتراكي.

٣. محاولة ابعاد الدين عن الساحة، كذلك عدم الاهتمام بالتعليم الديني في مراحل الدراسة الأولى، بل أن بعض الدول الإسلامية تحاربه، خصوصاً تلك الدول ذات النهج العلماني، فنشأت أجيال لا علاقة لها بالجانب الديني الروحي، بل تتبنى أفكار مادية، فكان لها تأثير سلبي على النظام الاقتصادي الإسلامي.

٤. إثارة الشبه والظنون حول عدم قدة ايجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية من خلال تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، بسبب التبعية الثقافية لبعض المثقفين للمزاوجة بين النظم الوضعية والإسلام،

لطمس معالم الشريعة الإسلامية.

٥. عدم اهتمام الطالب الجامعي بمادة الاقتصاد الإسلامي، نتيجة خلو بعض المؤسسات العلمية الأكاديمية من الأقسام العلمية التي تهتم بتدريس مادة الاقتصاد الإسلامي.

رابعاً: نماذج تطبيقه للاقتصاد الإسلامي:

من النماذج التطبيقية للاقتصاد الإسلامي والتي ذكرها العلماء من خلال مؤلفاتهم وبحوثهم نذكرها على سبيل الاختصار والإيجاز ثم نحيل القارئ الكريم على مصادرها لمن اراد التوسع ومنا:

١. بيع المرابحة للأمر بالشراء(٣٣) :

فقد بدأت المصارف الإسلامية المعاصرة تسير على معاملة معينة أطلق عليها (بيع المرابحة للأمر بالشراء) وتطبيق هذا لنوع من البيوع باعتبارها بديلاً، وهو من البيوع التي تناولها الفقه الإسلامي بالبحث، وهي إحدى صور (بيوع الأمانة)، وقد أطلق عليها هذا الوصف؛ لأنها تقوم على الأمانة؛ لأن البائع مؤتمن على الأخبار بالثمن الذي اشترى به المبيع، وقد اتفق الفقهاء على جواز بيع المرابحة، قال الإمام الكاساني رحمه الله: « وكذا الناس توارثوا هذه البياعات في سائر الإعصار من غير نكير وذلك إجماع على جوازها»(٣٤).

أما المرابحة للأمر بالشراء هو أن يتقدم العميل (الشخص)، إلى المصرف طالباً شراء سلعة معينة بمواصفات محددة، ويقوم المصرف بدوره بالحصول عليها، ثن يشتريها من العميل بثمن مؤجل مع ربح معلوم وذلك على مواعيد معلومة بينهما.

ملزمة في بعض المصارف، وغير ملومة في مصارف أخرى، أما حكم هذا النوع من البيوع فقد اختلفت أراء الفقهاء بين مجوز ومانع لا يسع المقام لبسط هذه الخلافات.

٢. إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة(٣٥):

فإن موضوع إجراء العقود بوسائل الاتصالات الحديثة من المواضيع المستجدة والمهمة في هذا العصر، حيث يمثل المرونة التي اتصفت بها الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات الناس، حيث أصبحت واقعا ملموسا يتعامل بها الناس، فاختصر المسافات البعيدة ووفر الوقت والمال فاصبح الناس يخاطب بعضهم بعضاً وإن كان بينهم من البلاد البعيدة، وقد استخدم الإنسان تلك الوسائل التي يسرت عليه الاتصال في الأمور العامة والخاصة، ومن بين تلك الأمور إجراء العقود التجارية والمالية والشخصية؛ فإن التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة يتماشى مع ما قرره الفقهاء من قبل، بل أن هناك نصوص يمكن أن تعتبر أساسا لهذا النوع من التعاقد فقد قال الإمام النووي رحمه الله: لو تناديا وهما متباعدان وتبايعا صح البيع بلا خلاف(٣٦) ؛ فهو تعاقد بين حاضرين من كل وجه والمتعاقدين لا يضمهما مجلس واحد وليس هناك فاصل زمني بين القبول والعلم به، لذا فهو من العقود الجائزة على ما ذكره الفقهاء من الخلافات في طبيعة هذا العقد لا يسع المقام لنقل تفاصيلها والله أعلم.

٣. المصارف الإسلامية وهي مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأعمال الخدمات المصرفية المختلفة، بهدف تحقيق الأرباح والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضبط كافة المعاملات وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، لتكون بديلا عن البنوك والمصارف التي تقوم على أساس الفائدة المحرمة شرعاً .

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبيه محمد سيد السادات وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الميقات.

١. إن الفكر الاقتصادي الإسلامي ينبع من التوحد الكامل والخضوع الكامل لإرادة الله سبحانه وتعالى، كما بينت ذلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تجعل الإنسان ينظر إلى جمع الموارد أنها أمانة لدى

الإنسان وأنه مستخلف فيها لعمارة هذا الكون.

٢. إن الإسلام يدعوا إلى ضمان حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي، وأن الاقتاد الإسلامي قادر على حل المشكلة الاقتصادية من خلال الحلول التي طرحها علماء الاقتصاد المسلمون.

٣. إن من أسباب إهمال تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي كثيرة من أهمها : محاولة إبعاد الدين عن الساحة وعدم اهتمام المؤسسات الجامعية بهذا العلم وفق المذاهب الفقهية الإسلامية، مما أتاح الفرصة لقيام مؤسسات ربوية هيمنت على الاقتصاد وربطته بالأنظمة الاقتصادية الأخرى.

٤. هناك تطبيقات ناجحة للاقتصاد الإسلامي وذكرنا منها: بيع المرابحة للأمر بالشراء، كذلك إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة، والمصارف الإسلامية وغيرها من التطبيقات الأخرى.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الهوامش:

١–سورة الملك الآية: ١٥

٢–اخرجه البخاري برقم (٢٠٧٢)، باب كسب الرجل من عمل يده (٥٧/٣).

٣–ينظر: لسان العرب (٥/ ٣٢٩١)، مختار الصحاح (٢٥٤/١).

٤–سورة البقرة من الآية: ١٤٣.

٥–ينظر: تفسير المنار (٢٥٧/١).

٦–مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، محمد شوقي الفنجري: (٥٥/١).

٧–محاضرة عن الاقتصاد الإسلامي ألقيت الأزهر، محمد عبد الله العربي: مطبوعات الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر، الموسم الثقافي الثاني، (ص: ٢١).

٨–ينظر: الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، الأستاذ الدكتور إبراهيم فاضل الدبو(ص: ١٧).

٩–سورة الحديد الآية: ٧.

١٠–سورة النور الآية: ٣٣.

١١–سورة الحشر الآية: ٧.

١٢–أخرجه البخاري برقم(١٤٩٦)، باب أخذ الصدقة من الأغنياء (١٢٨/٣).

١٣–سورة النساء الآية: ٣٢.

١٤–أخرجه احمد برقم(٢٠٦٩٥)، حديث عم أبي حرة الرقاشي(٢٩٩/٣٤).

١٥–سورة البقرة من الآية: ١٨٨.

١٦–سورة الجاثية الآية: ١٣.

١٧–سورة الجمعة الآية: ١٠.

١٨–أخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم(٤٧٩)، باب اصطناع المال(٢٤٢/١).

١٩–سورة الأعراف الآية: ٣١.

٢٠–سورة الإسراء الآية: ٢٧.

٢١–سورة النساء الآية: ٥.

٢٢–سورة هود الآية: ١١٦.

٢٣–سورة يونس الآية: ١٠١.

٢٤–ينظر: العين للفراهيدي (١٥٤/٨)، مختار الصحاح للحنفي الرازي (١٣١/١)، مقاييس اللغة ابن فارس (٤٤٤/٥) / تاج العروس (٢٤٤/١٤–٢٤٥).

٢٥–الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، زينب صالح الأشوح (ص: ٢٣٤).

٢٦–المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي (ص: ٢٢).

٢٧–سورة إبراهيم الآية: ٣٤.

٢٨–ينظر: الفقه الإسلامي وأدلة للزحيلي (٥٠٠٤/٧).

٢٩–ينظر: الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، حسين حسين شحاته (ص: ٢٠٨).

٣٠–سورة الحج الآية: ٤١.
٣١–أخرجه البخاري برقم (٨٩٣)، باب الجمعة في القرى والمدن (٢/٥)
٣٢–ينظر: الاقتصادي الإسلامي دراسة وتطبيق، الدكتور إبراهيم فاضل الدبو(ص: ٣٥).
٣٣–ينظر: الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، الدكتور إبراهيم فاضل الدبو (ي: ١٤٢)، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (٥/ ٣٧٧٦)، بيع المرابحة لأمر بالشراء– د. عبد العظيم أبو زيد (ص: ١).
٣٤–ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية (٥/٢٢٠).
٣٥–ينظر: الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، الدكتور إبراهيم فاضل الدبو (ص: ١٧٠).
٣٦–المجموعة شرح المهذب (٩/١٨١).
٣٧–ينظر: الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، حسين حسين شحاته (ص: ٢١٨)

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم
١. الأدب المفرد محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، ت، محمد فؤاد عبد الباقي، ط ، دار البشائر الإسلامية –بيروت –١٩٨٩م.
٢. الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، زينب صالح الأشوح، د، ط، د، ت.
٣. الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، حسين حسين شحاته، ط، ١، دار النشر للجامعات – القاهرة – ٢٠٠٨م.
٤. الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، الدكتور إبراهيم فاضل الدبو، ط، ١، دار المنهاج – عمان ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
٥. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ)، ط ٢ ، دار الكتب العلمية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
٦. بيع المرابحة للأمر بالشراء، الدكتور عبد العظيم أبو زيد، د، ط، د، ت، بترقيم الشاملة آلياً.
٧. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، ت، مجموعة من المحققين، د. ط، دار الهداية، د، ت.
٨. تفسير المنار، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت: ١٣٥٤هـ)، د، ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٩٠م.
٩. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، ت، محمد زهير بن ناصر الناصر ، ط١ ، دار طوق النجاة – ١٤٢٢هـ.
١٠. الفقه الإسلامي وأدلتُهُ، وَهْبَة بن مصطفى الزحيلي، ط، ٤ ، دار الفكر – دمشق، .د، ت.
١١. كتاب العين أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، ت، مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، د، ط دار ومكتبة الهلال، د، ت.
١٢. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١ هـ)، ط٣، دار صادر – بيروت – ١٤١٤هـ.
١٣. المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦ هـ)، د، ط، دار الفكر، د، ت.
١٤. محاضرة عن الاقتصاد الإسلامي ألقيت بجامعة الأزهر، محمد عبد الله العربي مطبوعات الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر الموسم الثقافي الثاني، (ص:٢١)
١٥. مختار الصحاح زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، ت، يوسف الشيخ محمد طه٥، المكتبة العصرية – بيروت ١٩٩٩م.
١٦. مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، محمد شوقي الفنجري: (١ / ٥٥)، دار النهضة العربية – مصر ، سنة ١٩٧٢.
١٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، ت أحمد محمد شاكر ط١، دار الحديث – القاهر –١٩٩٥م.
١٨. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت : ٣٩٥هـ)، ت، عبد السلام محمد هارون د. ط دار الفكر – ١٩٧٩م.